

## درر الحكام شرح مجلة الأحكام

@ 114 @ الباب الأول وسأل : في بيان المسائل المتعلّقة بعبادة  
البيوع وفيه أربعة فصول : الفصل الأول وسأل : فيما يتعلّق  
ببركوت البيوع ( المادة 167 ) : البيوع ينعقد بإيجاب وقبول  
. ويوجب أن يحصل القبول من الشخص الذي حصل الإيجاب له  
وإلا فلا فالقبول من شخص آخر غير له لا يكون معتبراً وممتى  
اقترن الإيجاب بالقبول على الصّورة المشروعة فلا يتوقّف  
الانعقاد على إذن أحد النّاس أو رضائهم . إلا أنّه يشترط  
لمصحة القبول الشّرط السبعة الآتية : 1 - مرافقة القبول  
لإيجاب . 2 - وجوب الموجب حين القبول في قيد الحياة . 3 -  
ألا يكون الموجب قد رجّع عن إيجابه قبل القبول . 4 - ألا  
يكون المخاطب قد ردّ الإيجاب . 5 - أن يكون المتعاقدان  
قد سمعا ألفاظ الإيجاب والقبول . 6 - صدور كلٍّ من الإيجاب  
والقبول من شخص غير الشخص الذي صدر منه الآخر . 7 - أن  
يكون التعاقدان جادّين في عبادة البيوع غير هازلين .  
فالشّرط الأول وسأل من هذه الشّرط السبعة سيأتى بيانها في  
المادة 177 ' والموادّ السّتي تليها . الشّرط الثّاني : هو  
أن يكون الموجب في قيد الحياة حين القبول ويكون أهلاً  
للبيوع . فإذا توفّي الموجب بعد الإيجاب وقبل القبول  
فإيجابه يُمّحّ بطلاناً ولا يصحّ قبول المخاطب بعد ذلك  
هنديّة ' . الشّرط الثّالث : سيأتى بيانها في المادة 184  
, وما يتلوها من الموادّ . شّرط الرجوع : لكن يشترط  
ليكون رجوع الموجب صحيحاً سمعاً الفریق الآخر إيساه . فإذا  
وجب البيوع البيوع بقوله الآخر : قد بعته مالي الفلاني  
بكذا وقبل القبول رجّع عن إيجابه هذا فأجابته الفریق  
الآخر ولم يسمع رجوعه قد قبلت فيعبّد البيوع ' .  
الهنديّة الشّرط الرابع : إذا أوجب أحد المبيعين  
البيوع فردّ الثّاني إيجابه يبدّل الإيجاب فلا يحصل القبول

بَعْدَ تَذِيهِ فَلَا يَنْدَعَقِدُ الْبَيْعُ طَحْطَاوِيٌّ ، ( رَاجِعُ الْمَادَّةَ 15 ) .  
الشَّرْطُ الْخَامِسُ : يُشْتَرَطُ فِي انْعِقَادِ الْبَيْعِ سَمَاعُ الْبَائِعِ  
وَالْمُشْتَرِي إِجَابَتَهُمَا وَقَبُولَهُمَا فَلَوْ أَوْجَبَ الْبَائِعُ الْبَيْعَ  
فَقَبِلَ الْمُشْتَرِي وَلَمْ يَسْمَعْ الْبَائِعُ فَلَا يَنْدَعَقِدُ الْبَيْعُ وَلَكِنْ  
إِذَا سَمِعَ الْحَاضِرُونَ قَبُولَ الْمُشْتَرِي فَادَّعَاءُ الْبَائِعِ .